**المحاضرة السابعة :**

**التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة**

لقد تعددت تقسيمات النفقات العامة تبعا لعدة معايير ومنها المعيار الوظيفي والاقتصادي والاداري وغيرها كما ان لتاثير هذه النفقات دور كبير في تقسيمها وان هذا التقسيم بانواعه المختلفة له مبرر وهو تسهيل عملية الرقابة على الانفاق العام وعدم تركه سائبا ، ولعل من ابرز التقسيمات هو التقسيم الذي وضعه الاقتصادي بيجو اذ قسم النفقات العامة من حيث أثرها الاقتصادي على الدخل القومي إلى نفقات حقيقية وأخرى تحويلية وسنلقي الضوء على معظم هذه التقسيمات وعلى النحو الاتي :

1. النفقات الحقيقية : ويقصد بها تلك النفقات التي تنفذها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات أو رؤوس الأموال الإنتاجية ومن أمثلتها المرتبات والأجور والإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري ، وعندما تقوم الدولة بتنفيذ هذه النفقات فانها تحصل على مقابل سواء أكان عملاً أم سلعة أم خدمة الأمر الذي يترتب عليه زيادة في الدخل القومي وضمن إطار النفقات الحقيقية نوضح المقصود بكل من النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية ؛ حيث تتمثل الأخيرة في الطلب على السلع الإنتاجية في صورة زيادة وسائل الإنتاج الثابتة سواء أكان في شكل بناء أساس للقيام بالخدمات بالنسبة للمشروعات الخدمية أو في صورة وضع أساس للقيام بالانتاج بالنسبة للمشروعات الإنتاجية ، أما النفقات الجارية (الاستهلاكية) فهي التي تضمن إدارة معينة أو إدارة خدمة أو تشغيل وحدة انتاجية .
2. النفقات التحويلية : وهي النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال وإنما تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الفئات الاجتماعية التي تملك دخولاً عالية إلى أخرى محدودة الدخل فهي مجرد نقل للقوة الشرائية بين الشرائح الاجتماعية ولا تحصل الدولة منها على أي مقابل وبذلك يبقى الدخل القومي ثابتاً كمثال توضيحي لهذه النفقات تقوم الدولة مثلاً بفرض ضرائب تصاعدية على ذوي الدخل المرتفع لتقدمها على شكل اعانات ومنح سواء للافراد أو لبعض المؤسسات الاجتماعية ويطلق على النفقات التحويلية هنا بعملية اعادة توزيع الدخل القومي التي تختلف عن عملية توزيع الدخل القومي ، فتوزيع الدخل القومي هي واحدة من الفعاليات الاقتصادية التي يحصل بموجبها أصحاب عناصر الإنتاج على عوائد عناصر الإنتاج اما بالنسبة لعملية اعادة توزيع الدخل القومي التي نحن بصددها فتكون من خلال السياسة المالية للدولة وقد يكون هدفها اقتصادي أو اجتماعي من خلال تقليل التفاوت في توزيع الدخول بين الافراد .

**ظهر لنا من المحاضرة المتقدمة ان هناك عدة تقسيمات للنفقات العامة لعله من ابرزها هو التقسيم الاقتصادي الذي وضعه الاقتصادي بيجو اذ قسم النفقات العامة من حيث أثرها الاقتصادي على الدخل القومي إلى نفقات حقيقية وأخرى تحويلية مستندا في تقسيمه على اثار هذا الانفاق الاقتصادية.**

**المحاضرة الثامنة :**

**التقسيم غير الاقتصادي والذي يتمثل بالتقسيم الإداري والوظيفي أو الخدمي**

يعتمد هذا التقسيم على تجميع الخدمات ذات الطبيعة المتجانسة من حيث الوظائف الأساسية التي تؤديها الدولة وفي هذا النطاق يمكن التمييز بين الأنواع المختلفة من النفقات وكما يأتي :

**النفقات الإدارية:** وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وهي تشتمل على نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي والدبلوماسي، وأهم بنود هذا النوع من النفقات هي نفقات الدفاع الوطني.والجوانب الثقافية والبحث العلمي وتتفاوت الدول فيما بينها بالتعاطي مع هذا النوع من النفقات بحسب أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والعلمية إذ نجد إن الدول المتقدمة تولي هذه المسالة اهتماما بالغا وتخصص الأموال اللازمة لمواكبة التطور في العلم والتكنولوجيا.  
**2-النفقات الاجتماعية:** وهي التي تـنصرف إلى تحقيق آثار اجتماعية معينة بين الأفراد وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والرعاية الصحية للأفراد، بالإضافة إلى تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة (تقديم المساعدات والإعانات لذوي الدخل المحدود، والعاطلين عن العمل …الخ) وأهم بنود هذه النفقات تلك المتعلقة بمرافق التعليم، الصحة، والثقافة العامة، والإسكان.  
**3-النفقات الاقتصادية:** وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات عامة تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات الهادفة إلى خدمة إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات، ومحطات توليد القوى الكهربائية، والري والصرف، إلى جانب تقديم الإعانات الاقتصادية للمشروعات العامة والخاصة.  
والتقسيمات السابقة للنفقات العامة فهي على سبيل المثال لا الحصر، لأنه يمكن الإمعان في كل تقسيم من بينها والوصول إلى تعدد أنواع النفقات العامة وتفصيلها على نحو أكبر، وذلك بتقسيم كل نوع من الأنواع المتقدمة إلى عدة أنواع تبعا لتعدد الأغراض التي تدخل في كل تقسيم منها.

يتضح من مضمون المحاضرة المتقدمة ان هناك تقسيما للنفقات العامة تبعا لوظيفتها الاقتصادية والادارية والاجتماعية وان الدولة لها اغراض واهداف معينة في كل نوع من انواع هذه النفقات المتقدمة .